قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١٨

بالموافقة على التعديل الثانى لاتفاقية منحة المساعدة

بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية

بشأن تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر (تايب)

والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

وُوفق على التعديل الثانى لاتفاقية منحة المساعدة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر (تايب) ، والموُقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٦ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ رمضان سنة ١٤٣٩هـ

(الموافق ٣٠ مايو سنة ٢٠١٨م)

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٢ ذى القعدة سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٢٥ يولية سنة ٢٠١٨ م) .

اتفاقية منحة الوكالة الأمريكية
للتنمية الدولية رقم (٠٣٠٠-٢٦٣)

التعديل الثانى

لاتفاقية منحة مساعدة

بـين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

بشـأن

تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر (تايب)

بتـاريخ ٢٠١٧/٩/٢٦

التعديل الثانى المؤرخ : ٢٠١٧/٩/٢٦ لاتفاقية المساعدة الموقعة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ بين جمهورية مصر العربية (ج.م.ع أو المتلقى) والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة فى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (الوكالة) بشأن اتفاقية تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر (تايب)، (المعدلة، "اتفاقية مساعدة").

بند ١ - التعديل :

تعدل اتفاقية المساعدة كما يلى :

(أ) مادة ٢ - يحذف بند (٢-١) من الاتفاقية بالكامل ويحل محله ما يلى :

"**بند ٢-١ الهدف :** من أجل دعم هدف المساعدة الأجنبية وهو "اقتصاد مصرى أكثر تنافسية وشمولية من خلال النمو فى قطاعات مختارة" ، يتفق الأطراف على العمل سويًا على الأنشطة فى مجالات التجارة والاستثمار بالتركيز على إنتاجية العمل ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والإصلاح الاقتصادى الكلى" .

(ب) مادة ٢ - يحذف بند (٢-٢) من الاتفاقية بالكامل ويحل محله ما يلى :

"**بند ٢-٢ النتائج :** من أجل تحقيق الهدف، يوافق الأطراف على العمل سويًا لتحقيق النتائج التالية فى النمو الاقتصادى : تحسين بيئة التجارة والاستثمار ، تحسين إنتاجية العمل ، تحسين الأساس الاقتصادى الكلى للنمو ، تحسين القدرة القضائية الفنية للمحاكم الاقتصادية ، زيادة نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، تحسين نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر إلى تنمية الأعمال التجارية وريادة الأعمال والخدمات غير المالية الأخرى ، وتحسين المنتجات المالية وتحسين النفاذ إلى الأسواق العالمية . فى حدود التعريف الخاص بالهدف فى بند (٢-١) ، يمكن تغيير هذا البند (٢-٢) بواسطة اتفاق كتابى من جانب الممثلين المفوضين من الأطراف بدون إجراء تعديل رسمى لهذه الاتفاقية" .

(جـ) **مادة ٣ - بند ٣-١ :** تعدل المادة ٣ بند ٣-١(أ) بحذف عبارة ستة وسبعون مليونًا وتسعمائة وستة وثلاثون ألفًا وثمانمائة وواحد وسبعون دولاراً أمريكيًا (٧٦٩٣٦٨٧١ دولاراً أمريكيًا) ، ويحل محلها عبارة "اثنان وثمانون مليونًا وخمسة وخمسون ألفًا وخمسمائة واثنان دولار أمريكى (٨٢٠٥٥٥٠٢ دولار أمريكى)" .

(د) **مادة ٣ - بند ٣-١(ب)** بحذف عبارة ستة وسبعون مليونًا وتسعمائة وستة وثلاثون ألفًا وثمانمائة وواحد وسبعون دولاراً أمريكيًا (٧٦٩٣٦٨٧١ دولاراً أمريكيًا) ، ويحل محلها عبارة "اثنان وثمانون مليونًا وخمسة وخمسون ألفًا وخمسمائة واثنان دولار أمريكى (٨٢٠٥٥٥٠٢ دولار أمريكى)" .

(هـ) تعدل المادة ٤ فقرة (أ) بحذف عبارة "٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠" ويحل محلها عبارة "٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣" .

(و) تعدل عبارة "وزارة التعاون الدولى" بما تم الإشارة إليه فى الاتفاقية ، بالحذف ويحل محلها عبارة "وزارة الاستثمار والتعاون الدولى" ، والمتضمنة فى مادة (٧) بند (٧-١) .

(ز) تعدل عبارة "وزيرة التعاون الدولى" بما تم الإشارة إليه فى الاتفاقية ، بالحذف ويحل محلها عبارة "وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى" ، والمتضمنة فى مادة (٥) بند (٥-١) ومادة (٧) بند (٧-٢) .

(ح) مادة ٦ - يحذف بند (٦-٢) من الاتفاقية بالكامل ويحل محله ما يلى :

"بند ٦-٢ المدفوعات من الضرائب والتعريفات والجبايات والرسوم الأخرى فى الأحوال التى تستخدم فيها الأموال المتاحة من هذه المنحة لدفع أى ضرائب أو تعريفات أو أى جبايات أخرى (بما فيها التأمينات الاجتماعية) والمعفاة بمقتضى البند ب-٤ الوارد بالملحق رقم (٢) توافق ج.م.ع على أن تقوم

وزارة التجارة والصناعة ، ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى ، ووزارة المالية ، ووزارة العدل ، ووزارة التنمية المحلية ، ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، كما هو مناسب، وما لم ينص على غير ذلك فى الخطابات التنفيذية - بدفع هذه المبالغ من أرصدة غير تلك التى توفرها المنحة" .

(ط) مادة ٦ يحذف بند (٦-٣) بالكامل من الاتفاقية ويحل محلها ما يلى :

"بند ٦-٣ الوثائق المطلوبة للإعفاء من الرسوم المفروضة على استيراد السلع والمتعلقات الشخصية . توافق ج.م.ع. على أن تقوم وزارة التجارة والصناعة ، ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى، ووزارة المالية، ووزارة العدل، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، كما هو مناسب - بتقديم أى مستندات مطلوبة ومقبولة لمصلحة الجمارك المصرية لاستيراد السلع (بما فيها السيارات) والمتعلقات الشخصية المعفاة من الضرائب ، التعريفات ، الرسوم أو الجبايات الأخرى وفقًا للموضح فى بند ب-٤ بالملحق رقم (٢)" .

(ك) عناوين جهات الاتصال لجمهورية مصر العربية موضح فى المادة (٧) .

يحذف بند ٧-١ بالكامل ويحل محله العنوان التالى :

وزارة الاستثمار والتعاون الدولى .

الإدارة المركزية للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية .

٨ شارع عدلى .

القاهرة - مصر .

(ل) يحذف ملحق (١) من اتفاقية المساعدة بالكامل ويحل محله تعديل ملحق (١) المرفق .

تكون جميع المراسلات باللغة بالإنجليزية ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك كتابة . ويجوز استبدال العناوين السابقة بعناوين أخرى على أن يتم الإخطار بذلك .

بند ٢ - لغة التعديل :

هذا التعديل محرر باللغتين العربية والإنجليزية وفى حالة وجود غموض أو خلاف بين النصين يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

بند ٣ - الاتفاقية بالكامل :

بخلاف ما تم تعديله او تغييره بموجب هذا التعديل تظل الاتفاقية نافذة وترتب كافة آثارها القانونية وفقًا لما تنص عليه من أحكام .

بند ٤ - تاريخ السريان :

يدخل هذا التعديل حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ توقيع الطرفين عليها .

بند ٥ - التصديق :

تتولى ج.م.ع. اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لاستكمال كافة الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل الثانى وتخطر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى أسرع وقت بإتمام التصديق .

وإشهاداً على ما تقدم ، فإن كلا من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية كلٌ من خلال ممثليه المفوضين قد وقعوا على هذه الاتفاقية بأسمائهم وتم تسليمها فى اليوم والسنة المحددين أعلاه .

عن حكومة	عن حكومة
جمهورية مصر العربية	الولايات المتحدة الأمريكية
(التوقيع)	**(التوقيع)**
الاسم/ **سحر أحمد نصر**	الاسم/ **شيرى ف. كارلين**
الوظيفة : وزيرة الاستثمار والتعاون الدولى	الوظيفة : مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مصر

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثلها عليها باسمه .

وزارة التجارة والصناعة

التوقيع :

الاســـم/ **طـارق قـابيل**

الوظيفة : وزير التجارة والصناعة

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثلها عليها باسمه .

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى

التوقيع :

الاســـم/ **طارق جلال شوقى أحمد شوقى**

الوظيفة : وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثلها عليها باسمه .

وزارة المالية

التوقيع :

الاســـم/ **عمرو الجارجى**

الوظيفة : وزير المالية

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثلها عليها باسمه .

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى

التوقيع :

الاســـم/ **هالة السعيد**

الوظيفة : وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثلها عليها باسمه .

وزارة العدل

التوقيع :

الاســـم/ **محمد حسام عبد الرحيم**

الوظيفة : وزير العـدل

الجهة المنفذة

من أجل علم الجهة المنفذة بهذه الاتفاقية فقد وقع ممثلها عليها باسمه .

وزارة التنمية المحلية

التوقيع :

الاســـم/ **محمد هشام الشريف**

الوظيفة : وزير التنمية المحلية

ملحق (١)

الوصف التفصيلى بشأن

تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر

اتفاقية مساعدة رقم (٢٦٣ - ٠٣٠٠)

أولاً - التمهيد :

يصف هذا الملحق (١) الأنشطة التى يتعين تنفيذه والنتائج المنتظر تحقيقها باستخدام الأموال المخصصة فى إطار اتفاقية المساعدة لتحفيز التجارة والاستثمار فى مصر . ولا يفسر أى أمر مما يرد بهذا الملحق رقم ١ على أنه تعديل لأية تعريفات أو أحكام لهذه الاتفاقية .

ثانياً - الخلفية :

تعد المشروعات متناهية الصغر والمتوسطة ، والصغيرة عصب الاقتصاد المصرى . تشكل المشروعات التى تضم أقل من ٥٠ موظفًا ، أكثر من (٨٠٪) من العمالة فى القطاع الخاص بمصر ، وأكثر من (٩٥٪) من المشروعات الخاصة . وبرغم من أعدادها الكبيرة ، تمثل المشروعات متناهية الصغر والمتوسطة والصغيرة ، (١٠٪) فقط من المجموع التراكمى لرأس المال فى مصر ، مما يدل على مساهمتها المنخفضة نسبيًا فى إجمالى الناتج المحلى المصرى ، والتى تقدر حاليًا بنحو (٢٥٪) ، إن التحديات التى تواجه المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر تؤثر على نموها وربحيتها ، وتحد من قدرتها بشكل كبير على المساهمة فى التوظيف والتنمية المستدامة . إن تراجع النمو بين المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر فى مصر يرجع إلى مجموعة متنوعة من الأعراض والأسباب . إن مشاركة المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر فى السوق المالى ضعيفة ، الأمر الذى يعكس ضعف ديناميكية المشروع . إن النقل المحدود للتكنولوجيا وتسويق الفرص ، وصعوبة الحصول على رأس المال المالى والبشرى ،

يقدم حوافز قليلة للابتكار للمشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر . سيعمل مشروع تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر على تناول التحديات التالية التى تواجه قطاع المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ومتناهية الصغر فى مصر ، وهى :

صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية لتطوير الأعمال .

انخفاض الوعى المالى بين الشركات ، خاصة المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر .

عدم وجود حاضنات للأعمال ، وتمويل لبداية المشروع لأصحاب الأعمال .

نقص فرص التصدير للمشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر .

ضعف المدارس الفنية ، وعدم الربط بين الطلب والعرض الخاص بالعمل .

البيئة المحيطة مكلفة ومحفوفة بالمخاطر .

عدم الاستقرار فى بيئة الاقتصاد الكلى .

سيساعد مشروع تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر، عن طريق تخفيف هذه القيود ، فى زيادة تنافسية المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر وأصحاب الأعمال فى القطاعات الفرعية المختارة ، وسلاسل القيمة ، بالإضافة إلى تناول موضوع عدم تطابق المهارات الحالية وإرتفاع البطالة بين الشباب . فى غضون ثمان سنوات ، سيؤدى مشروع تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر إلى وجود المئات من المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر وأصحاب الأعمال والذين سوف يشهدون نمواً فى مبيعات الأعمال من خلال : (أ) توسيع فرص دخول الأسواق المنبثق من بيئة اقتصادية متكاملة وأكثر استقراراً ومشجعة للتجارة، (ب) خفض تكلفة إنشاء مشروعات والذى ينتج من تخفيف عبء التنظيمى ، وتسهيل تسوية النزاعات من خلال المحاكم الاقتصادية ، (ج) تعزيز الدخول لتحسين المدخلات، (د) تحسين التكامل مع سلاسل التوريد الأكبر ، وكذلك مساعدتهم فى البدء فى نماذج الأعمال الخاصة بهم وتنميتها ، بالإضافة إلى أن المشروع سيساعد آلاف الشباب والسيدات من العمالة المنتجة ، من خلال نظم التعليم الفنى المطورة ، والتدريب المهنى ، وتنمية مهارات التوظيف ، وتنمية القوى العاملة .

ثالثا - التمويل :

ترد الخطة المالية لإتفاقية تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر فى الجداول المرفقة (ملحق ١، ملحق ١-١ مرفق ١-٢) .

يجوز إدخال تعديلات على الخطة المالية من قبل ممثلى الطرفين دون إجراء تعديل رسمى للاتفاقية ، على ألا تؤدى هذه التعديلات إلى : (١) تجاوز مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمبلغ المنصوص عليه فى البند ٣-١ من هذه الاتفاقية ، أو (٢) أن تكون مساهمة الممنوح أقل من المبلغ المنصوص عليه فى البند ٣-٢ من هذه الاتفاقية .

رابعا - النتائج المرجوة :

ستسهم اتفاقية تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر فى تحقيق هدف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالقاهرة لتطوير هدف النمو الاقتصادى لـ"اقتصاد مصرى أكثر شمولية وتنافسية من خلال النمو فى قطاعات مختارة" ، والأهداف الفرعية المرتبطة به :

تحسين بيئة التجارة والاستثمار .

تحسين إنتاجية العمل .

تحسين الأساس الاقتصادى الكلى اللازم للنمو .

تحسين القدرة القضائية التقنية للمحاكم الاقتصادية .

زيادة نمو المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر .

تحسين نفاذ المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر إلى تطوير الأعمال وريادة الأعمال ، وتحسين الخدمات غير المالية الأخرى .

تحسين نفاذ المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر إلى الأسواق العالمية .

تحسين نفاذ المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر إلى المنتجات المالية .

خامسا - المؤشرات :

ستستخدم المؤشرات التالية فى قياس التقدم فى المشروع . سيتم تصنيف هذه المؤشرات حسب النوع وحجم الشركة ، الحوكمة والقطاع حسب الملائمة .

تحسين بيئة التجارة والاستثمار .

تحسين إنتاجية العمل .

عدد الأشخاص الذين يتلقون فرص عمل جديدة أو عمل أفضل (بما فى ذلك عملاً ذاتيًا أفضل) نتيجة المشاركة فى برامج تنمية القوى العاملة الممولة من الحكومة الأمريكية .

عدد شركات القطاع الخاص التى تشهد تحسنًا فى إنتاجية العمل نتيجة لمساعد الحكومة الأمريكية .

عدد المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب الخاصة المدعمة .

عدد منشآت القطاع الخاص التى حسنت ممارسات التوظيف والتدريب نتيجة لمساعدة الحكومة الأمريكية .

عدد الطلاب المبدعين من المدارس الفنية الذين تم ربطهم بالقطاع الخاص .

عدد الشباب والسيدات فى العمالة المنتجة ، من خلال تحسين أنظمة التعليم الفنى .

عدد وحدات التدريب والتوظيف التى تم إنشاؤها فى المدارس الفنية ومراكز التدريب الخاصة نتيجة لمساعدة حكومة الولايات المتحدة ، وأصبحت تعمل بكامل طاقتها .

تحسين الأساس الاقتصادى الكلى للنمو :

عدد المشروعات الاستثمارية الرأسمالية التى تم تقييمها بأستخدام التكلفة القياسية للفائدة أو تحليل فعالية التكلفة .

عدد الحسابات الحكومية المستقلة التى تم ترحيلها إلى حساب الخزينة الموحد .

عدد وحدات إدارة الإيرادات التى لديها القدرة على التنبؤ بالإيرادات .

عدد الشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية ذات الأرباح المقدرة للمخاطر .

عدد وحدات الميزانية التى تتبنى نظم الميزانية القائمة على البرامج .

تحسين القدرة القضائية التقنية للمحاكم الاقتصادية :

عدد القضاه المستفيدين من مساعدة الحكومة الأمريكية .

زيادة نمو المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر :

نمو الإيرادات فى المشروعات المتلقية لمساعدة الحكومة الأمريكية .

نمو العمالة فى المشروعات التى تتلقى مساعدة الحكومة الأمريكية .

قيمة الصادرات الجديدة نتيجة لمساعدة الحكومة الأمريكية .

عدد العاملين فى الجهاز الحكومى المتلقين لدعم الحكومة الأمريكية من تدريب على المساءلة والشفافية .

تحسين نفاذ المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر إلى تطوير الأعمال ، وريادة الأعمال ، والخدمات غير المالية الأخرى .

عدد منشآت القطاع الخاص التى حسنت الممارسات الإدارية والتكنولوجية نتيجة لمساعدة الحكومة الأمريكية .

عدد المشروعات متناهية الصغر التى تدعمها مشروعات مساعدة الحكومة الأمريكية .

عدد المشروعات البادئة المدعمة والقادرة على تقديم منتجات أو خدمات جديدة إلى السوق .

عدد المشروعات التى تدعمها الحكومة الأمريكية والمتكاملة مع سلاسل توريد أكبر .

عدد أصحاب الأعمال المدعومين من الحكومة الأمريكية ، الذين بدأوا نماذج الأعمال الخاصة بهم ، وقاموا بتنميتها .

عدد الأيام اللازمة لإضفاء الطابع الرسمى على الأعمال .

عدد المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر الجديدة ، التى سجلت أعمالها من خلال النافذة الواحدة والمدعومة من الحكومة الأمريكية .

عدد المنشآت المتلقية لمساعدة الحكومة الأمريكية فى بناء القدرات التصديرية .

عدد مقدمى خدمات تنمية الصادرات الداعمين للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المطورة نتيجة للمساعدة المقدمة من الحكومة الأمريكية .

تحسين نفاذ المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر إلى المنتجات المالية :

إجمالى عدد العملاء المستفيدين من الخدمات المالية المقدمة من خلال الوسطاء الماليين بمساعدة الحكومة الأمريكية ، بما فى ذلك المؤسسات غير المالية أو الجهات الفاعلة .

عدد المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر التى تمكنت من النفاذ بنجاح للقروض البنكية أو الأسهم الخاصة نتيجة لمساعدة الحكومة الأمريكية .

عدد الوسطاء الماليين بما فى ذلك المؤسسات غير المالية المطورة نتيجة للمساعدة المقدمة من الحكومة الأمريكية .

عدد وكالات تنمية الخدمات المالية للمشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر نتيجة للمساعدة المقدمة من الحكومة الأمريكية .

سادسا - الأنشطة :

النشاط الأول - دعم تنمية المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر ، وريادة الأعمال :

إن الهدف الرئيسى من هذا النشاط هو مساعدة القطاع الخاص المصرى ، وخاصة المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر ، ورواد الأعمال على النمو ، من خلال النفاذ إلى خدمات تطوير الأعمال والخدمات المالية التى ستحسن من تنافسيتهم وتؤدى إلى زيادة فرص العمل ، والمبيعات إلى الأسواق المحلية والتصدير ، والأرباح .

سيتم دعم تطوير النظام البيئى للمرحلة الأولية للاستثمار فى الأعمال من خلال المساعدة الفنية لأصحاب المصلحة ، بما فى ذلك هيئات الحكومة المصرية ، التى تعمل بشكل مباشر لتقوية حاضنات ، ومعجلات ، والمستثمرين ، ومستثمرين رأس المال فى المشروعات التى تقدم خدمات ريادة الأعمال . واعترافًا بالفائدة القوية المشتركة بين الحكومة المصرية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى تطوير النظام البيئى للمرحلة الأولية للاستثمار فى الأعمال ، ستدعم البرامج تطوير منتجات مالية جديدة تقدم من خلال آليات القطاع الخاص والحكومة المصرية .

تشمل خدمات تطوير الأعمال كافة الخدمات غير المالية مثل تحسين الوصول إلى المعلومات ، وتعزيز فرص الاستثمار ، والوصول إلى الأسواق المحلية والدولية بما فى ذلك أنشطة ترويج الصادرات، وتشجيع التكنولوجيا والابتكار، وتعزيز حقوق الملكية الفكرية ، والدخول فى اتفاقيات التجارة التفضيلية ، وتحفيز إضفاء الطابع الرسمى . سيتم التكامل بواسطة أنشطة لتقوية سلاسل القيمة، لخلق فرص لتحسين التكامل بين المشروعات المتوسطة، والصغيرة ، ومتناهية الصغر ، ورجال الأعمال . وبناء على إمكانية خلق فرص العمل ، فإن القطاعات الفرعية ذات الأولولية التوضيحية هى قطاعات كثيفة العمالة والتى أظهرت ميزة نسبية ، مثل الملابس الجاهزة ، والتصنيع الغذائى ، والصناعات الخفيفة ، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

لتشجيع ريادة الأعمال والمشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر ، ستقدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدة إلى وزارة الصناعة والتجارة والهيئات التابعة لها مثل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر ، والهيئة العامة للتنمية الصناعية ، وهيئة تنمية الصادرات ، واتحاد الصناعات المصرية ، واتحاد الغرف التجارية ، وغيرها من الكيانات لدعم النظام البيئى للمرحلة الأولية للإستثمار فى الأعمال (وهى : مسابقات خطط الأعمال والمستثمرين، وحاضنات ، ومعجلات) ، وتحسين خدمات ريادة الأعمال وخدمات تطوير الأعمال للمشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر . ويشمل ذلك تنمية قدرات المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ومتناهية الصغر لتلبية الطلب الدولى سواء من خلال التصدير المباشر أو من خلال روابط مع الشركات متعددة الجنسيات فى مصر مع حضور قوى فى السوق الدولى .

قد تعمل أيضا اتفاقية تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر ومع منظمات السياسات العامة ، لدعم كيانات الحكومة المصرية لتطوير القدرة التحليلية (على سبيل المثال ، تقييم الأثر التنظيمى) لتأييد السياسات والإصلاحات التنظيمية (مثل قوانين العمل ، وإدارة المالية العامة ، وسهولة ممارسة الأعمال) لتمكين المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر من النمو ، وتحسين قدرة مصر التنافسية .

سيشمل هذا النشاط أيضًا طرح مراكز الخدمة الواحدة (مراكز تميز) ، والتى سبق تطبيقها من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية واتحاد الغرف التجارية فى الإسكندرية، والبحيرة ، وبورسعيد ، وسوهاج ، تسهل المراكز كل من عمليات الموافقات الوزارية المؤدية إلى شهادة التسجيل (مما يجعل الأعمال التجارية كيان قانونى رسمى) ، فضلاً عن عمليات الموافقات على تصاريح البلدية والتراخيص (التى تسمح لرجال الأعمال بالعمل)، للمشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر ، وحتى المشروعات الأكبر حجمًا ، إن قدرة المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر على تشكيل روابط أمامية وخلفية مع الشركات الرائدة ، سيتم تسهيلها بشكل ملحوظ بتحسن الوصول إلى الخدمات الحكومية الكفء ، والفعالة ، والتى تراعى الوقت ، وتضع العميل فى محور اهتمامها . إن الهدف هو تقديم أكبر عدد من الخدمات الحكومية لتسهيل الوصول إليها من قبل أصحاب الأعمال ، بأكبر قدر من العملية من خلال ما يسمى بـ"النافذ الواحدة" أو المحطة الواحدة . من أجل هذه الغاية ، ستقدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدة لتعزيز وتنسيق مراكز خدمة النافذة الواحدة ، والمماثلة لتلك التى تحت رعاية مؤسسات الحكومة المصرية مثل وزارة الاستثمار والتعاون الدولى ووزارة الصناعة والتجارة (بما يتضمن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والهيئة العامة للتنمية الصناعية ، وهيئة تنمية الصادرات) .

سوف يقوم هذا النشاط بتحسين إطار عمل سياسات التجارة الخارجية ، وتطوير القدرة التصديرية للمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، مع التركيز على المشروعات المملوكة للسيدات للتتواءم مع الطلب الدولى سواء من خلال التصدير المباشر أو من خلال الروابط مع الشركات العاملة فى مصر التى لها وجود قوى فى الأسواق الدولية . وإن هذا النشاط سوف يدعم هيئة تنمية الصادرات لتحسين خدمات تنمية الصادرات . إن النتيجة المتوقعة

هى زيادة قيمة الدولار لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، وتنافسية أكثر للمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم ، وإجراءات أكثر تبسيطًا . سوف يقوم النشاط على أساس مشروع تسهيل التجارة الأسبق لبناء قدرات الصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى القطاعات المختارة (صادرات بقيمة مضافة أعلى) وتحسين مبيعات الصادرات . وفيما يلى نماذج توضيحية للمهمات التى تهدف إلى تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الأسواق الدولية :

تحسين الإطار التنظيمى للصادرات/ الواردات ،

تطوير قدرة مؤسسات الحكومة المصرية والمشاركين المعنيين فى تشجيع الصادرات ،

تطوير نظام موحد لإدارة المخاطر للحد من وقت تخليص الإجراءات ،

دعم اجتماعات الأعمال التجارية (المشروعات إلى المشروعات) وحضور المعارض التجارية ؛

بناء قدرات للمشروعات لتنمية قدرات المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر وتنمية استراتيجيات الأسعار ، والتسويق ، والصادرات ،

انشاء فرق لتدريب المدربين فى الجهات الحكومية المعنية ومقدمى (المشروعات إلى المشروعات) .

تحسين كفاءة موارد وأنظمة المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ومتناهية الصغر .

دعم الهيئة القومية لسلامة الغذاء .

بالإضافة إلى أن النشاط سوف يقوم بتحسين قدرات وزارة الاستثمار والتعاون الدولى ووزارة الصناعة والتجارة (بما فى ذلك والهيئة العامة للتنمية الصناعية ، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر) ، لتنفيذ إصلاحات إدارية لتحسين الكفاءة، والمساءلة والشفافية وتقديم عمليات التجارية والتى تسهل عمليات التسجيل والترخيص وذلك لتيسير الاستثمار المباشر المحلى والأجنبى فى مصر .

سيكون الممثل الرئيسى للحكومة المصرية فى هذا النشاط وزارة التجارة والصناعة .

النشاط الثانى - التعليم الفنى المهنى والتدريب وتنمية القوى العاملة :

سيعمل هذا النشاط على تحسين أداء التعليم الفنى والتدريب مع التركيز على توظيف الشباب والسيدات فى القطاعات الفرعية لتصنيع وتجهيز الأغذية ، باستخدام ثلاثة أساليب : (أ) الشراكة بين منشآت الأعمال والمدارس الفنية لتحسين المهارات وتوظيف خريجى المدارس، (ب) تعزيز الابتكار وتطوير القوى العاملة، و(ج) تحسين المناهج الدراسية والتدريبية . سيشمل النشاط العمل مع صناعات القطاع الخاص ، ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى ، ووزارة التنمية المحلية ، ووزارة التجارة والصناعة فى تنفيذ خطط التدريب من أجل التوظيف فى ضوء خطة التنمية الشاملة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى . سيتم تقديم التدريب الفنى المهنى للشباب خريجى المدارس الثانوية/ الكلية ، لتزويدهم بالمهارات اللازمة للعمل اللائق ، وزيادة فرصهم للتواصل مع القطاع الخاص . وفى هذه الأثناء ، فإن مدخلات وزارة التجارة والصناعة سوف يتم اخذها فى الاعتبار لتوفير المساعدة للمنشآت المختارة لتطوير ممارسات التوظيف والتدريب الخاصة بهم ، للحد من ظاهرة دوران العمالة وتحسين إنتاجية العمل .

لتعظيم استفادة أصحاب الأعمال والطلاب ، سيتشارك هذا النشاط أيضا مع وزارة التربية والتعليم لطرح النموذج الناجح لوحدات التدريب والتوظيف بالمدارس ، بالإضافة إلى أندية الابتكار فى المحافظات المختلفة . يتمثل دور هذه الوحدات فى تعزيز التنسيق بين المدارس والقطاع الخاص ، لمطابقة المهارات التى يطلبها أصحاب الأعمال مع البرامج التدريبية فى المدارس على نحو أفضل . سيتم التركيز على مجالات تدريب المعلمين ومديرى المدارس والموجهين ، وتحسين نظام التعليم وبرامج التدريب العملى ، متضمنا ولا يقتصر على : تطوير المناهج الدراسية التدريب العملى ، تأكيد الجودة ، الإرشاد والتوجيه المهنى للطلاب ، وتدريب الطلاب لتعزيز فرص العمل . أيضًا ، لإنشاء وحدات مركزية للتدريب والتوظيف على مستوى المحافظات ، تكون مسئولة عن تقديم الدعم الفنى والمتابعة والمراقبة

لأداء الوحدات بالمدرسة . سوف يقوم النشاط بتشجيع حوار الشراكة بين القطاعين الخاص والعام للتعرف على وتحديد العوائق الأساسية فى كفاءة سوق العمل ودعم السياسات والإصلاح الإدارى لتحسين التدريب فى التعليم الفنى بمصر .

سيكون الممثل الرئيسى للحكومة المصرية فى هذا النشاط وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى .

النشاط الثالث - إصلاح واستقرار الاقتصاد الكلى :

من الضرورى أن يكون الاقتصاد فى الدولة مستقراً وذلك كمرحلة مبدئية لنمو المشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر ، وفى هذه المرحلة الاقتصادية تحديداً للمشاركة نحو «اقتصاد مصرى أكثر تنافسية وشمولية» فى نوفمبر ٢٠١٦ ، وافق صندوق النقد الدولى على قرض لمصر بمبلغ ١٢ مليار دولار فى ظل تسهيل ائتمانى ممتد ، لمجابهة التحديات الاقتصادية التى تواجه الدولة من خلال برنامج سياسة النمو الداخلى والإصلاح الهيكلى مع التركيز على خفض عجز الموازنة والدين العام من خلال زيادة الإيرادات والحد من النفقات واعتماد نظام أكثر مرونة لسعر الصرف وإدخال إصلاحات هيكلية ، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعى للفئات السكانية الضعيفة .

من خلال النشاط المخطط لإصلاح واستقرار الاقتصاد الكلى ، ستدعم اتفاقية تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر الحكومة المصرية فى تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية الكلية اللازمة ، ويمكن أن تشمل المساعدة فى هذا المجال المهام التوضيحية التالية :

تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات لوزارة المالية من أجل : (أ) دعم التنفيذ الكامل لحساب الخزانة الموحد وغيره من عمليات مراقبة النفقات من أجل تحسين الإدارة النقدية وتقليل رصيد السحب على المكشوف الحكومى، (ب) بناء القدرة على إدارة الإيرادات والتوقعات لتحسين وتعبئة الموارد المحلية ، (ج) بناء القدرة على إدارة المخاطر المالية من أجل التقليل من التعرض للالتزامات المحتملة إلى أدنى حد ممكن ، و(د) نقل إطار ميزانية الحكومة المصرية من الميزانية القائمة على القطاع إلى نهج الميزانية القائمة على البرامج ، من أجل تعظيم فعالية قرارات تخصيص الموارد فى تحقيق نتائج البرنامج .

تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى من أجل تعزيز منظومة التخطيط ومنهجية توزيع الاستثمارات العامة وربطها بالأولويات ، وتطوير منظومة متابعة وتقييم تنفيذ الخطط طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل وأيضا متابعة تنفيذ المشروعات التنموية المدرجة بالخطة متضمنًا الاعتماد على نهج البرامج فى تخطيط الاستثمار . وتهدف هذه المساعدة إلى تحسين كفاءة وفعالية المشروعات الاستثمارية للحكومة المصرية فضلاً عن الخدمات العامة المستمدة منها .

إن تعزيز فعالية مشروعات الاستثمار الرأسمالية للحكومة المصرية لن تقدم فقط خدمات للأفراد المصريين بل ستوفر أيضًا خدمات أعمال عامة أفضل للمشروعات المتوسطة ، والصغيرة ومتناهية الصغر ، لتحسين كفاءة تشغيلهم وربحيتهم النهائية .

إن كل هذه التدخلات سوف تساعد الحكومة المصرية على تضييق العجز المالى ، وخفض الدين العام، ودفع صافى الواردات ، وبناء احتياطاتها الدولية ، وتهدئة التضخم . وعلاوة على ذلك، فإن تحسين أساس الاقتصاد الكلى سيوسع الفرص المتاحة فى الأسواق، وسيحفز المشاريع على التكوين بصورة أسرع وعلى الاستثمار من أجل النمو من شركات متناهية الصغر إلى صغيرة ومن شركات صغيرة إلى متوسطة الحجم ، مما يضيف قيمة ويخلق فرص العمل فى الاقتصاد .

سيكون الممثل الرئيسى للحكومة المصرية فى هذا النشاط هو وزارة المالية .

النشاط الرابع - برمجة سيادة القانون لدعم الاستثمار :

ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتقديم المساعدات الفنية لوزارة العدل لزيادة العمليات الفعالة والقدرة القضائية الفنية فى المحاكم الاقتصادية . حيث إن المساعدة ستبنى فعالية إجراءات المحاكم التى تؤدى إلى اتخاذ قرارات مدروسة جيداً ، وتحسين ثقة مجتمع الأعمال فى الاستثمار فى مصر والتأكد من أن النزاعات يتم الفصل فيها على نحو عادل ، إن تحسين سيادة القانون سيكون له أثر إيجابى مباشر على التصنيفات الائتمانية فى مصر ، وزيادة توافر رأس المال وخفض تكاليف الإقراض .

ومع مرور الوقت ، سيتحول تركيز هذا النشاط قليلاً لبناء قدرات الجهات الأخرى فى النظام القانونى التجارى ، وسيشمل ذلك الدعم المؤسسى للنظم البديلة لتسوية المنازعات (مثل التحكيم التجارى) والتى ستندمج مع المحاكم الاقتصادية . إن استخدام البرمجة لمساعدة المحامين والمساعدين القانونيين على تحسين مهارات التقاضى والتفاوض وكتابة الدعاوى أمام المحاكم الاقتصادية والكيانات البديلة لتسوية المنازعات سيتم تقديمه بالتعاون مع وزارة العدل إن هذه الأنشطة ستضمن أن يكون نظام المنازعات التجارية والتقاضى بأكمله فعالاً ، مع الجهات المختصة فى النظام القانونى بأكمله ، وبالتالى تعزيز ثقة المستثمرين بأن النزاعات سيتم حلها بإنصاف .

سيكون الممثل الرئيسى للحكومة المصرية فى هذا النشاط هو وزارة العدل .

سابعاً - مصفوفة الانشطة :

المشروع/ البرنامج	مدة التنفيذ	الأهداف / المؤشرات	الأنشطة التفصيلية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية	المواقع الجغرافية
النشاط رقم (١) : دعم تنمية المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر، وريادة الأعمال.	٣-٤ سنوات	زيادة نمو المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر. نمو الإيرادات فى المشروعات المتلقية لمساعدة حكومة الولايات المتحدة. نمو العمالة فى المشروعات التى تتلقى مساعدة الحكومة الأمريكية. قيمة الصادرات الجديدة نتيجة لمساعدة الحكومة الأمريكية. عدد منشآت القطاع الخاص التى حسنت الممارسات الإدارية نتيجة لمساعدة الحكومة الأمريكية. عدد المشروعات التى تدعمها حكومة الولايات المتحدة والمتكاملة مع سلاسل توريد أكبر.	مساعدة القطاع الخاص المصرى، وخاصة المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر، ورواد الأعمال على النفاذ إلى ريادة الأعمال، وخدمات تطوير الأعمال، والخدمات المالية، التى ستحسن من تنافسيتهم وتؤدى إلى زيادة فرص العمل، والمبيعات إلى الأسواق المحلية والتصدير، والأرباح. تعزيز وإنماء المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر فى ٣-٥ قطاعات فرعية مختارة/ سلاسل القيمة، تركيزاً على المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر المملوكة للسيدات أو أغلبية العاملين بها سيدات، و/أو لديها القدرة على تعيين أعداد ملحوظة من الشباب والسيدات. مساعدة وزارة التجارة والصناعة والغرف التجارية، والهيئات التابعة لها مثل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والهيئة العامة للتنمية الصناعية، وهيئة تنمية الصادرات واتحاد الصناعات المصرية واتحاد الغرف التجارية، وغيرها من الكيانات لدعم المرحلة الأولية للاستثمار	وزارة التجارة والصناعة	القاهرة، الجيزة، السويس، الإسكندرية، الغربية، دمياط، الدقهلية، قنا، سوهاج، أسيوط، أسوان، الأقصر، والشرقية.

المشروع/ البرنامج	مدة التنفيذ	الأهداف / المؤشرات	الأنشطة التفصيلية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية	المواقع الجغرافية
		عدد المشروعات متناهية الصغر التى تدعمها مشروعات مساعدة الحكومة الأمريكية. عدد المنشآت المتلقية لمساعدة الحكومة الأمريكية فى بناء القدرات التصديرية. عدد المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر التى تمكنت من النفاذ بنجاح للقروض البنكية أو الأسهم الخاصة نتيجة لمساعدة الحكومة الأمريكية. عدد الأيام اللازمة لإضفاء الطابع الرسمى على الأعمال. عدد المشروعات البادئة المدعومة والقادرة على تقديم منتجات جديدة إلى السوق.	الايكولوجى مثل : (مسابقات خطط الأعمال والمستثمرين، وحاضنات، ومعجلات)، وتحسين خدمات ريادة الأعمال وخدمات تطوير الأعمال للمشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر، ويشمل ذلك دعم إعادة هيكلة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة، والصغيرة ومتناهية الصغر، وذلك لتحسين الخدمات المالية وغير المالية المقدمة للمشروعات المتوسطة والصغيرة، ومتناهية الصغر، وشركات ريادة الأعمال. كما يشمل أيضًا تنمية قدرات المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر لتلبية الطلب الدولى سواء من خلال التصدير المباشر أو من خلال روابط مع الشركات متعددة الجنسيات. تعمل أيضًا اتفاقية تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر، الهيئة العامة للتنمية الصناعية، هيئة تنمية الصادرات ومع منظمات السياسات العامة، لدعم كيانات الحكومة المصرية لتطوير القدرة التحليلية (على سبيل المثال: تقييم الأثر التنظيمى) لتأييد السياسات والإصلاحات التنظيمية (مثل قوانين العمل، وإدارة المالية العامة، وسهولة ممارسة الأعمال)		الدقهلية، القليوبية، والغربية.

المشروع/ البرنامج	مدة التنفيذ	الأهداف / المؤشرات	الأنشطة التفصيلية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية	المواقع الجغرافية
		عدد وكالات تنمية الخدمات المالية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والمطورة نتيجة للمساعدة المقدمة من الحكومة الأمريكية . إجمالى عدد العملاء المستفيدين من الخدمات المالية المقدمة من خلال الوسطاء الماليين بمساعدة الحكومة الأمريكية، بما فى ذلك المؤسسات غير المالية أو الجهات الفاعلة . عدد أصحاب الأعمال المدعومين من الحكومة الأمريكية، الذين بدءوا نماذج الأعمال الخاصة بهم، وقاموا بتنميتها . عدد مقدمى خدمات تنمية الصادرات الداعمين للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المطورة نتيجة للمساعدة المقدمة من الحكومة الأمريكية .	لتمكين المشروعات المتوسطة، والصغيرة ومتناهية الصغر من النمو، وتحسين قدرة مصرالتنافسية. توسيع طرح مراكز الخدمة الواحدة (مراكز تميز)، والتى سبق تطبيقها من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية واتحاد الغرف التجارية فى الإسكندرية، البحيرة، بورسعيد، وسوهاج، إلى محافظات أخرى، تقديم المساعدة لتعزيز وتنسيق مراكز خدمة المحطة الواحدة، والمماثلة لتلك التى تحت رعاية مؤسسات الحكومة المصرية خاصةً جهاز تنمية المشروعات المتوسطة، الصغيرة، ومتناهية الصغر، والهيئة العامة للتنمية الصناعية، وهيئة تنمية الصادرات. تحسين إطار السياسات التجارية الخارجية وتنمية القدرات التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع التركيز على الأعمال التجارية المملوكة للسيدات لتلبية الطلب الدولى سواء من خلال الصادرات المباشرة أو من خلال الروابط مع الشركات العاملة فى مصر التى لها حضور قوى فى الأسواق الدولية، وأن هذا النشاط سوف يدعم هيئة تنمية الصادرات لتحسين خدمات تنمية الصادرات.	وزارة التجارة والصناعة (جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر،	الإسكندرية، وأسيوط والمنيا وبنى سويف وبورسعيد ودمياط

المشروع/ البرنامج	مدة التنفيذ	الأهداف / المؤشرات	الأنشطة التفصيلية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية	المواقع الجغرافية
		عدد العاملين فى الجهاز الحكومى المتلقين لدعم الحكومة الأمريكية من تدريب على المساءلة والشفافية . عدد المشروعات المتوسطة، والصغيرة، ومتناهية الصغر الجديدة، التى سجلت أعمالها من خلال النافذة الواحدة والمدعومة من الحكومة الأمريكية . عدد الوسطاء الماليين بما فى ذلك المؤسسات غير المالية المطورة نتيجة للمساعدة المقدمة من الحكومة الأمريكية .	تحسين قدرة وزارة الاستثمار والتعاون الدولى على تنفيذ الإصلاحات الإدارية لتحسين الكفاءة، والمساءلة والشفافية وإدخال عمليات الأعمال التى من شأنها تبسيط التسجيل والترخيص من أجل تسهيل الاستثمار المحلى والأجنبى المباشر فى مصر .	الهيئة العامة للتنمية الصناعية، هيئة تنمية الصادرات) وزارة الاستثمار والتعاون الدولى	القاهرة، الجيزة، السويس، الإسكندرية، الغربية، دمياط، الدقهلية، قنا، سوهاج، أسيوط، أسوان، الأقصر، والشرقية

المشروع/ البرنامج	مدة التنفيذ	الأهداف / المؤشرات	الأنشطة التفصيلية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية	المواقع الجغرافية
النشاط رقم (٢) : التعليم الفنى المهنى والتدريب وتنمية القوى العاملة	٣-٤ سنوات	تحسين إنتاجية العمل : عدد الأشخاص الذين يتلقون فرص عمل جديدة أو عملاً أفضل (بما فى ذلك عملاً ذاتيًا أفضل) نتيجة المشاركة فى برامج تنمية القوى العاملة الممولة من الحكومة الأمريكية . عدد شركات القطاع الخاص التى تشهد تحسنًا فى إنتاجية العمل نتيجة لمساعدة الحكومة الأمريكية . عدد المؤسسات التعليمية ومراكز التدريب الخاصة المدعمة . عدد منشآت القطاع الخاص التى قامت بتحسين ممارسات التوظيف والتدريب نتيجة لمساعدة الحكومة الأمريكية . عدد الطلاب المبدعين من المدارس الفنية الذين تم ربطهم بالقطاع الخاص، عدد الشباب والسيدات فى العمالة المنتجة من خلال تحسين أنظمة التعليم الفنى .	العمل مع صناعات القطاع الخاص، وزارة التربية والتعليم الفنى، وزارة التنمية المحلية ووزارة التجارة والصناعة فى تنفيذ خطط التدريب من أجل التوظيف فى إطار خطة التنمية الشاملة التى أعدتها وزارة التربية والتعليم الفنى . التدريب الفنى المهنى للشباب خريجى المدارس الثانوية / الكلية، لتوفير المهارات اللازمة للعمل اللائق، وزيادة فرصهم للتواصل مع القطاع الخاص . إنشاء آليات للحوار مع القطاعين العام والخاص لتحديد العوائق التى تواجه كفاءة السوق . إنشاء أندية للابتكار فى المدارس الفنية المختارة، وتقديم التدريب على الأعمال للمبدعين، وربطهم بالقطاع الخاص بغرض التسويق المحتمل للابتكارات . مساعدة وزارة التربيةوالتعليم لطرح النموذج الناجح لوحدات التدريب والتوظيف بالمدارس، بالإضافة إلى أندية الإبتكار فى المحافظات المختلفة .	وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى ، وزارة التجارة والصناعة ، وزارة التنمية المحلية	سوف يتم تنفيذ النشاط (٢) خلال حياة المشروع فى إحدى عشرة محافظة كما يلى : السويس، الإسماعيلية، المنيا، سوهاج، أسيوط، قنا، الدقهلية، الغربية، الإسكندرية، الشرقية،

المشروع/ البرنامج	مدة التنفيذ	الأهداف / المؤشرات	الأنشطة التفصيلية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية	المواقع الجغرافية
		عدد السيدات والشباب الذين تم توظيفهم من خلال النظام التعليمى الفنى المحسن . عدد وحدات التدريب والتوظيف التى تم إنشاؤها فى المدارس الفنية ومراكز التدريب الخاصة نتيجة لمساعدة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت تعمل بكامل طاقتها .	العمل مع وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص لإنشاء وحدات مركزية للتدريب والتوظيف على مستوى المحافظة، وتكون مسئولة عن مراقبة أداء الوحدات بالمدارس .		بنى سويف، بورسعيد، البحيرة، أسوان، الفيوم، الأقصر، البحر الأحمر، دمياط، المنوفية .

المشروع/ البرنامج	مدة التنفيذ	الأهداف / المؤشرات	الأنشطة التفصيلية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية	المواقع الجغرافية
النشاط رقم (٣): تأسيس الاقتصاد الكلى لتحسين النمو:	٥ سنوات	تأسيس الاقتصاد الكلى لتحسين النمو : عدد المشروعات الاستثمارية الرأسمالية التى تم تقييمها باستخدام التكلفة القياسية للفائدة أو تحليل فعالية التكلفة . عدد الحسابات الحكومية المستقلة التى تم ترحيلها إلى حساب الخزينة الموحد . عدد وحدات إدارة الإيرادات التى لديها القدرة على التنبؤ بالإيرادات . عدد الشركات المملوكة للدولة والهيئات الاقتصادية ذات الأرباح المقدرة للمخاطر . عدد وحدات الميزانية التى تتبنى نظم الميزانية القائمة على البرامج .	مساعدة وزارة التخطيط لتعزيز خطة رأس المال العام الاستثمارى والتقييم، الأولويات والتنفيذ والمراقبة بما فى ذلك اعتماد نهج قائم على البرنامج للتخطيط للاستثمار، تهدف هذه المساعدة لتحسين كفاءة وفعالية المشروعات الاستثمارية لرأس مال الحكومة المصرية فضلاً عن الخدمات العامة المستمدة منها . تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لوزارة المالية من أجل : (أ) دعم التنفيذ الكامل لحساب واحد للخزانة وغيرها من عمليات مراقبة النفقات من أجل تحسين إدارة النقدية وتقليل رصيد السحب على المكشوف الحكومى ؛ (ب) بناء القدرة على تحقيق الإيرادات ، (ج) بناء القدرة على إدارة المخاطر المالية من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من التعرض للالتزامات المحتملة و (د) نقل إطار الميزانية فى الحكومة المصرية من القطاع إلى نهج الميزانية القائمة على البرامج من أجل تعظيم فعالية قرارات تخصيص الموارد لتحقيق نتائج البرنامج	وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى وزارة المالية	القاهرة ومحافظات أخرى القاهرة ومحافظات أخرى

المشروع/ البرنامج	مدة التنفيذ	الأهداف / المؤشرات	الأنشطة التفصيلية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية	المواقع الجغرافية
النشاط رقم (٤): برمجة سيادة القانون فى دعم الاستثمار	٣-٤ سنوات	تحسين القدرة القضائية التقنية للمحاكم الاقتصادية : عدد القضاة المستفيدين من مساعدة الحكومة الأمريكية .	تقديم المساعدات الفنية لوزارة العدل لزيادة العمليات الفعالة والقدرة القضائية الفنية فى المحاكم الاقتصادية .	وزارة العدل	القاهرة ومحافظات أخرى

المشروع/ البرنامج : يشير إلى النشاط العام أو مجموعة من التداخلات المنفذة على مدى زمنى محدد بهدف تحقيق نتيجة التنمية (أى غرض المشروع) من خلال حل المشكلة المرتبطة به.

فترة التنفيذ : تشير إلى بداية اتفاقية المساعدة وتاريخ الانتهاء منها بوجه عام أو أى تاريخ آخر قد ينطبق على مشروع أو برنامج معين.

الأهداف/ المؤشرات : كما هو محدد فى إطار هذه الاتفاقية.

الأنشطة التفصيلية : توفر أنشطة توضيحية تتعلق بتنفيذ مشروع محتمل أو برنامج.

الجهة المناظرة من الحكومة المصرية : هى جهة الحكومة المصرية (أو الجهات) المناظرة لمشروع أو برنامج معين.

الموقع الجغرافى : هو المنطقة المادية المتوقع تنفيذ التداخلات بها.

ثامنا - أدوار ومسئوليات الأطراف :

ستقوم وزارة الاستثمار والتعاون الدولى والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإدارة هذه الاتفاقية سويًا ، تحديداً توقيع وتعديل الاتفاقية . ستعمل وزارة التجارة والصناعة ، ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى ، ووزارة المالية ، ووزارة العدل ، ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى كجهات رئيسية فى جمهورية مصر العربية مسئولة عن التنفيذ .

يمكن تنفيذ الأنشطة الممولة فى إطار هذه الاتفاقية بواسطة الحكومة المصرية ومجموعة مكونة من المؤسسات المصرية والأمريكية ، والمنظمات المحلية والدولية التى تعمل فى إطار المنح واتفاقيات التعاون والعقود الداعمة للهدف .

(أ) جمهورية مصر العربية :

بصفتها المقدم الرئيسى للخدمات العامة فى مصر ، تضع الحكومة المصرية السياسات والخطوط الاسترشادية للبرنامج التى يقدم من خلالها شركاء التنمية المساعدة . كل وزارة مناظرة محددة فى البند سادسًا وسابعًا أعلاه مسئولة نيابة عن الحكومة المصرية، عن تنفيذ كافة الأنشطة بالتتابع .

الوزارات مسئولة عن ضمان وضع العاملين المناسبين والبنية التحتية المناسبة فى المكان الصحيح لدعم تنفيذ الأنشطة فى إطار مشروع تحفيز التجارة والاستثمار .

(أ) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - بصفتها الجهة الممولة لهذه الاتفاقية - مسئولة عن إبرام العقود والمنح لتنفيذ الأنشطة اللازمة لتحقيق الأهداف ، مع الأخذ فى الاعتبار الوقت الكافى للتخطيط المتقدم أقصى قدر من فاعلية البرمجة . ستدخل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى تلك المنح والاتفاقيات التعاونية والعقود ، أو التعديلات

الجوهرية للنطاق الخاص بالعطاءات[١] بعد التشاور مع وزارة التربية والتعليم ، وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كما هو مناسب .

بعد إبرام هذه العقود والمنح والاتفاقيات التعاونية فى إطار الفقرة أعلاه ، متضمنة التشاور كما هو مناسب ، ستقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإخطار الحكومة المصرية بالعطاءات الجديدة فى إطار اتفاقية المساعدة ، أو بالتغييرات الجوهرية لنطاق العمل الخاص بالعطاء القائم فى إطار اتفاقية المساعدة ، باستخدام الشكل الموضح فى الجدول بالمرفق (٢) هذه العملية ستكون للأغراض المعلوماتية فقط وسيتم إتاحتها على أساس دورى ربع سنوى . عندما يتم إتاحة المرفق رقم (٢) فى إطار الفقرة أعلاه وبنود الاتفاقية ، سوف يفصل اسم المنفذ الرئيسى ، والأنشطة والبرامج والمنطقة الجغرافية المتوقعة ، إذ تواجدت ، لكل برنامج . هذه الأنشطة سوف تعكس التعاون الذى تم التوصل إليه فى الملحق رقم (١) بشأن أولويات القطاع بصفة عامة .

تاسعا - المتابعة والتقييم :

للتأكد من حصول الحكومة المصرية والولايات المتحدة على البيانات والتحليلات اللازمة للمتابعة الفعالة للبرنامج وإجراء التعديلات حسب الحاجة ، يتم عمل خطة مفصلة لمتابعة وتقييم البرنامج فى بداية النشاط، لتتبع تقدم التنفيذ والتأثير. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تضمين متطلبات إدارة الأداء والتقييم فى جميع وثائق طلبات الأنشطة المقترحة فى إطار مشروع تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر . سيتم جمع البيانات اللازمة من بداية المشروع (البيانات الأساسية) ، ودوريًا على مدى عمر المشروع ، من قبل الجهات المنفذة للأنشطة ، لأغراض المتابعة والتقييم . من المقرر أيضا القيام بتقييم فى منتصف ونهاية المدة . ستركز تقييمات منتصف المدة على التقدم المحرز حتى تاريخه ، وتحديد الأعمال القائمة ، وكذلك المشاكل ، ومناقشة الخيارات الممكنة لإعادة توجيه المشروع حسب الضرورة . سيركز الغرض من التقييم النهائى على نتائج تداخلات المشروع .

---

(١) لن يتم اعتبار الآتى تغييرات جوهرية لأغراض هذا البند : التغييرات البسيطة للنطاق ، أو فترة الأداء أو الميزانية مثل مد تاريخ الانتهاء من العطاء ستة شهور . بما فيها جدول المعلومات المشار إليه بالمرفق (٢) .

(مرفق ١-١)

تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر (تايب)

اتفاقية مساعدة رقم (٠٣٠٠-٢٦٣)

الخطة المالية التوضيحية - لمساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (بالدولار الأمريكى)

الكود / اسم المكون	المخصصات السابقة	المخصصات المعادة	المخصصات الحالية	المخصصات المستقبلية المتوقعة	إجمالى مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
أساس القانون	-	-	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
الحكم الرشيد	-	-	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
تأسيس الاقتصاد الكلى للنمو	٣٧٠٠٠٠٠	١٥٤٦٣٦٠١	١٨١٨٦٣١	٢٠٩٨٢٢٣٢	٢٠٩٨٢٢٣٢
التجارة والاستثمار	١٢٥٠٠٠٠٠	(١٠٠٠٠٠٠٠)	-	٢٥٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠
القطاع المالى	١٣٨٠٠٠٠٠	(١٠٠٠٠٠٠٠)	-	٣٨٠٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠٠
تنافسية القطاع الخاص	٣٦٠٨٢٠٠٠	٤٥٣٦٣٩٩	-	٤٠٦١٨٣٩٩	٤٠٦١٨٣٩٩
الفرص الاقتصادية	٥٣٥٧٨٧١	-	-	٥٣٥٧٨٧١	٥٣٥٧٨٧١
دعم البرنامج	٥٤٩٧٠٠٠	-	٣٠٠٠٠٠	٥٧٩٧٠٠٠	٥٧٩٧٠٠٠
الإجمـالى	٧٦٩٣٦٨٧١		٥١١٨٦٣١	٨٢٠٥٥٥٠٢	٨٢٠٥٥٥٠٢

(مرفق ١-٢)

تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر (تايب)

اتفاقية مساعدة رقم (٠٣٠٠-٢٦٣)

الخطة المـالية التوضيحية

مساهمة الحكومة المصرية (بالجنيه المصرى)

المكـــون	مساهمة الحكومة المصرية من حـ/ FT-800(*)	إعادة التخصيص	إجمـالى مساهمة الحكومة المصرية (بالجنيه المصرى)
أساس الاقتصاد الكلى للنمو	١١٠٠٠٠٠	٦٠١٦٣٣٧	٧١١٦٣٣٧
التجارة والاستثمار	٢٠٠٠٠٠٠	٦٣٠٢٣٩٣	٨٣٠٢٣٩٣
القطاع المالى	١٠٠٠٠٠٠	--	١٠٠٠٠٠٠
تنافسية القطاع الخاص	٣٠٤٠٠٠٠٠	(١٢٣١٨٧٣٠)	١٨٠٨١٢٧٠
إجمالى مساهمة الحكومة المصرية	٣٤٥٠٠٠٠٠	-	٣٤٥٠٠٠٠٠

(*) المساهمة المقدمة من ج.م.ع من حـ/FT-800 تمثل مدفوعات حصة المقاول الأمريكى من التأمينات الاجتماعية وتذاكر الطيران .

(مرفق ٢) نموذج جدول المعلومات

جدول معلومات العطاءات فى إطار اتفاقية المساعدة سيقدم بانتظام (يتوقع بشكل ربع سنوى على الأكثر أو كما يمكن الاتفاق عليه بين الطرفين كتابةً) لأغراض معلوماتية فقط ، يعكس العطاءات الجديدة أو تعديل جوهرى[١] لنطاق العطاء القائم .

اسم المنفذ الرئيسى	الفترة التقديرية للتنفيذ	الميزانية التقديرية	الأنشطة	المواقع الجغرافية	الجهة المناظرة من الحكومة المصرية

التعريفات :

اسم المنفذ الرئيسى : هو اسم الشريك المنفذ الذى يوقع على العطاء مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

الفترة التقديرية للتنفيذ : هى فترة من الوقت المتاح للعطاء لاستكمال شروط العطاء .

الميزانية التقديرية : هو المبلغ المخصص لتنفيذ العطاء .

الأنشطة : هى التداخلات التى تنفذ كجزء من تنفيذ العطاء من قبل شريك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المنفذ من أجل تحقيق الأهداف المحددة فى إطار اتفاقية المساعدة .

الموقع الجغرافى : هى المنطقة المادية المتوقع تنفيذ التداخلات بها .

الجهة المناظرة من الحكومة المصرية : هى جهة الحكومة المصرية (أو الجهات) المناظرة لمشروع أو برنامج محدد .

(١) لن يتم اعتبار الآتى تغييرات جوهرية لأغراض هذا الجدول : التغييرات البسيطة للنطاق ، أو فترة الأداء أو الميزانية مثل مد تاريخ الانتهاء من العطاء ستة شهور .

قرار وزير الخارجية

رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٨

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٢٤٥) الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٥/٣٠ بشأن الموافقة على التعديل الثانى لاتفاقية منحة المساعدة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر (تايب) ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٦ ؛

وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٥ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢٨ ؛

قـــرر :

(مـادة وحـيـدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية التعديل الثانى لاتفاقية منحة المساعدة بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تحفيز التجارة والاستثمار فى مصر (تايب) ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٧/٩/٢٦ ؛

ويُعمل بهذا التعديل اعتباراً من ٢٠١٧/٩/٢٦

صدر بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٦

وزير الخارجية

سامح شكرى